للمستوردات بهدف تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي وما شاكل ذلك . ومن اهم ما يبينه البحث في هذا الفصل انه على الرغم من حدوث تغيير هيكلي في المستوردات بانخفاض نصيب الواردات الاستهلاكية من الواردات الكلية ، الا ان ذلك كان على نطاق محدود ، حيث ان نسبة الواردات من السلع الاستثمارية ظلت نسبة ثابتة تقريبا ، وهذا يعني ان اسرائيل لا تستطيع ضمن معطيات سوقها الضيق ان تنتج العدد والالات الثقيلة لتحل محل الواردات . وهنا يذكر الباحث ادراك اسرائيل لاهمية الاسواق العربية في تذليل اهم مشاكل اقامة الصناعات الاحلالية والمرتبطة بحجم السوق الضيق لاسرائيل ، وذلك عامل حاسم في اشتهاء اسرائيل لتحقيق تعامل طبيعي منتظم مع الاسواق العربية ، ثم ظهر اتجاه آخر بتزايد نسبة الواردات من المواد الخام التي اخذت تتزايد بسرعة مما يدل على ضعف اسرائيل الحالي في الموارد الطبيعية .

والحقيقة الهامة حول نمو الصادرات الاسرائيلية انه على الرغم من تمكنها من التوغل في الاسواق الخارجية فان الصناعات التصديرية لازالت تحظى برعاية ومساعدة حكومية كبيرة فلما تحظى بها صناعة في اي دولة اخرى ، وتكلف الخزينة مبالغ كبيرة ، ولكن قدرة اسرائيل على الحصول على رأس المال الاجنبي عن طريق الهبات والمنح والتعويضات والقروض يمكن الدولة من الدعم .

اما المزايا الرئيسية لهذا البحث فتتركز في تحليله للعديد من الجوانب الحيوية في تجارة اسرائيل الخارجية والتي تركزت في النقاط التالية : ــ ١ ــ تحليل بنود ميزان المدفوعات وتقديمها كمادة خام مفيدة لمتابعة تأثير التطورات السياسية والعسكرية الاسرائيلية على الاقتصاد الاسرائيلي . ٢ ــ استعمال ادوات التحليل الاقتصادي في تحليل اتجاهات وتطورات التجارة الخارجية لاسرائيل ، وبصفة خاصة استخدام التحليل الكينزي مما اكسب البحث عمقا علميا واضحا . ٣ ــ ربط التطورات في اتجاهات الصادرات والواردات السلعية والجغرافية بالتطورات في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي، وتحليل اسباب تلك التطورات والاتجاهات بصورة مركزة . وتحليل اسباب نجاح التجارة الاسرائيلية في غزو العديد من الاسواق العالمية . ٤ ــ تحليل شامل لمختلف اساليب ومؤسسات دعم وتشجيع الصادرات الاسرائيلية . ٥ ــ تحليل لمنجزات فكرة الاستقلال الاقتصادي لاسرائيل واحتمالات تحقيقها. ٦ ــ اشارة لاهمية الاسواق العربية لاهداف نمو التجارة الخارجية الاسرائيلية .

ولنا بعض الملاحظات التي نعتقد بضرورة التعرض لها والتي لم يغطها البحث التغطية الكافية وتتركز فيما يلي : ١ ــ اتفاقية التفضيل التجاري التي وقعت بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة في شباط (فبراير) ١٩٧٠ حيث مر الباحث بها مرورا عابرا وسريعا . ٢ ــ عدم التعرض لتجارة اسرائيل مع المناطق العربية المحتلة واهميتها لتجارة اسرائيل ، رغم ان الدراسة تمتد لعام ١٩٦٨ . ٣ ــ عدم تحليله لاتجاهات شروط التبادل التجاري لاسرائيل مع العالم ومعرفة ما اذا كانت تتجه لصالح او في غير صالح اسرائيل . ٤ ــ يذكر البحث ان الاسواق العربية هي الاسواق الطبيعية للمنتجات الاسرائيلية ، واود ان اشير بأن هذا القول يمكن ان يصح في المدى الطويل وليس في المدى القصير ــ اذا ما افترضنا نظريا ولاغراض الدراسة قيام علاقات تجارية عربية اسرائيلية ــ وبعد الدخول في علاقات اقتصادية وتجارية لفترة زمنية طويلة مع الدول العربية ، وقد توصلت في بحثي عن اثر المقاطعة العربية على الاقتصاد الاسرائيلي الى انه في البداية (لدى فرض قيام علاقات اسرائيلية ــ عربية) يمكن ان يتجه للاسواق العربية ما نسبته ١٣٪ فقط من صادرات اسرائيل وذلك لان ٨٠ ٪ من صادرات اسرائيل يتجه للاسواق الاوروبية والامريكية . ويمكن ان ترتفع النسبة المذكورة اعلاه في المدى الطويل . ٥ ــ لم يتعرض البحث لاثر التحول في تجارة اسرائيل الخارجية الذي فرضته المقاطعة الاقتصادية العربية على تجارة اسرائيل الخارجية ومشاكلها .

وفي الختام لا بد من الاشادة بهذا الجهد العلمي المشكور للدكتور صقر الذي انجز هذا البحث القيم من موقع ريادي في عالم الفكر الاقتصادي ، واخرجه بعد صبر مثابر الى حيز التنفيذ ، وانني انتهزها فرصة لدعوة الباحثين المتخصصين في متابعة اقتصاديات العدو الصهيوني الى ضرورة توجيه هذه الدراسات لخدمة اهداف النمو الاقتصادي العربي التي تهددها تطلعات نمو الاقتصاد الاسرائيلي وتركيز الدراسات المقارنة بين الاقتصادين العربي والاسرائيلي ووسائل زيادة احكام الحصار الاقتصادي العربي على الاقتصاد الصهيوني .

فؤاد حمدي بسيسو